نخشى الله ان يقضى ويفتى بالصحة ولا شك فيه اذا علمت قصده المحرمان
وقد صرح جمع بالحرمة حيث قيد وانه لا يحل للمقر له اخذه ويجوز الحلف في
اقرار الزوجة بقبض صداقها من زوجها في مرض موتها وبقية الورثة
تحليف المقر له ان اقر له بحق لازم يلزمه الاقرار به فان نكل حلفوا واستحق
ولا يستقل اليمين باستظهار كما صرح به جمع ويصح اقراره بنحو عقوبة او
نكاح جزما وان افضى الى المال ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن براءة
فاقر بقبضه من الوارث لم يبرأ في الاجنبي وجهان ذكرهما في الجواهر
اوجههما براءة الاجنبي وقد تنظر بعضهم في عدم براءة الوارث وانتظر
ظاهر اذ هذا لا يزيد على الاقرار له بدين **ولو اقر في صحته بدين** لشخص
وفي مرضه بدين لآخر قدم الاول بل يتسايان كما لو اقر بهما في الصحة
او المرض **ولو اقر في صحته او مرضه بدين لشخص واقر وارثه بعد**
موته بدين لآخر قدم الاول في الاصح لان اقرار الوارث كاقرار المورث
فكأنه اقر بالدينين والثاني تقدم الاول لانه بالموت تعلق بالتركة فليس
للوارث صرفها عنه ولو اقر الوارث لمشاركه في الارث وهما مستغرقان
كزوجة وابن اقر لها بدين على ابيه وهي مصدقة له صارت بسبعة اثمان
وعملت عبارته فيها كعمل عبارة المجاز في الكل قاله البلقيني ولو ادعى
انسان على الوارث ان مورثه اوصى بثلث ماله واخر بان له عليه دينا
مستغرقا وصدق الوارث مدعي الوصية ثم مدعي الدين المستغرق او بالعكس
او صدقهما معا قدم الدين كما لو ثبتا بالبينة ولو اقر المريض لانسان
بدين ولو مستغرقا ثم اقر لآخر بعين قدم صاحبها كعكسه لان اقراره
بالدين لا يتضمن جحد اعيان بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير بتوع ولو
اقر باعتاق احديه في الصحة عتق ورد ان لم تجبه عبده او باعتاق
عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لم تركته عتق لان الاقرار احضاد
لا بتوع ولا يصح اقرار مكره بما اكره عليه بغير حق لقوله تعالى الا من اكره
وقلبه مطمئن بالايمان فجعل الاكراه مسقطا لحكم الكفر فبالاولى ما سواه
كان ضرب ليقر اما مكره على التصديق كان ضرب ليصدق في قضية انهم
فيها يصح حال الضرب وبعده ويلزمه ما اقر به لانه غير مكره اذ المكره
من اكره على شئ واحد وهذا انما ضرب ليصدق ولم يحصل التصديق في
الا قرار لكن يكره الزامه حتى يراجع ويقر ثانيا واستشكل المص قبول اقراره
حال الضرب بانه قريب من المكره وان لم يكن مكرها وعلله بما مر قال
وتبتول اقراره بعد الضرب فيه نظر ان غلب على ظنه اعادة الضرب ان لم

يقر

يقر وقال الاذرعي الصواب فيما لو ضرب ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار
بما ادعاه خصمه انه اكراه سواء اقر في حال ضربه او بعده وعلم انه لو
لم يقر بذلك لضرب ثانيا وما ذكره ظاهر جلي ولو ادعى انه باع كذا مكرها
لم تسمع دعوى الاكراه والشهادة به الا مفصلة وانما فصلا وكان اقر
في كتاب التبايع بالطوعية لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بانه اقره
على الاقرار بالطوعية قاله ابن عبد السلام في نتاويه واذا فصل
دعوى الاكراه صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم
لا على نحو دين وكتقييد وتوكل به قال القفال وليس ان لا تشهد حيث
دلت قرينة على الاكراه فان شهدت كتب صورة الحال لينتفع المكره
بذكر القرينة واخذ السبكي من كلام الجرجاني حرمة الشهادة على
معين او محبوس وبه جزم العلائي ثم شرع في الركن الثالث فقال
ويشترط في المقر له تعيينه بحيث يمكن مطالبته كما يشير اليه قوله
لمجهول كعلي مال لا احد هو ولا العشرة بخلاف لواحد من اثنين علي الف
الا ان كانوا محصورين فيما يظهر ولو قال واحد منهم اردت المعين بذلك
علي عليك الف صدق المقر بيمينه ولو اقر بعين لمجهول كعندي مال
لا اعرف ما لكه لواحد من اهل البلد نزع منه اي نزعه منه ناظر بيت
المال لانه اقرار بمال ضايع وهو لبيت المال والاوجه تقييد ذلك بما
اذا لم يدع او تقم قرينة على انه لقطه **واهلية استحقاق المقر به** حسا
وشرعا اذ الاقرار بدونه كذب **فلو قال له** على الف الذي في هذا
الكيس وليس فيه شئ او **لهذه الدابة** علي كذا **واطلق فلغو** اي الاقرار
لانتفاء اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للملك حالا ومالا ولا يتصور
منها تعاطي السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتي نعم لو اضافه
الى سبب ممكن كاقراره بمال من نحو وصية صح كما قاله الماوردي ومحل تظير
البطلان كما قاله الاذرعي في المملوكة اما الاقرار بحمل مستقبل فلا شبه
الصحة كالاقرار لغيره ويحمل على انه من غلة وقف وقف عليها او وصية
لها وبه صرح الروياني واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه **فان قال** على لهذه
الدابة **بسببها لما لكها كذا وجب** لامكانه بسبب جناية عليها او استيفاء
منفعتها باجارة او غصب ويحمل ما لكها في كلامه على ما لكها حالا لانه
الظاهر فان اراد غيره قبل ولو لم يقل لما لكها لم يحكم بذلك لما لكها
لم يحكم بذلك لما لكها حالا بل يراجع ويحمل بتفسيره وليس فيه ابهام المقر
له انما ربط اقراره بمعين هو هذه الدابة فصار المقر له معلوما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)